

منح ابن سلمان حصانة قرار صادم ويجب على الكونغرس تعديله



قالت صحيفة "ذا هيل" الأمريكية إنه إذا لم تحاسب إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن نظام ولي عهد السعودية محمد بن سلمان على جرائمه البشعة؛ فيجب على الكونغرس القيام بذلك.

وذكرت الصحيفة أن منح ابن سلمان حصانة من المحاكم الأمريكية؛ كان قراراً صادمًا، ويجب على الكونغرس تعديل القانون.

وأشارت إلى أن ذلك لمعالجة إعاقة غير الدستورية، من قبل السلطين التنفيذية والقضائية.

فيما قالت صحيفة الغارديان البريطانية إن قاضي محكمة واشنطن جون بيتس سيحدد خلال أسابيع استحقاق ابن سلمان للحصانة من دعوى قضائية ضده من عدمه.

وذكرت الصحيفة واسعة الانتشار في تقرير أنه إذا لم تتدخل إدارة جو بايدن فسيسمح بالاستمرار بقضية جمال خاشقجي.

وأشارت إلى أنه إذا رفض ابن سلمان التعاون، يمكن للمحكمة إصدار حكم مستعجل ضده.

وأكدت الصحيفة أن الأمر الذي سيؤدي إلى مصادرة أصوله في جميع أنحاء العالم، من يخته الخاص إلى قصره في فرنسا.

وبينت أن أي تحرك من جانب إدارة بايدن لمنح الحصانة لابن سلمان سيدينه الحقوقيين، وسيتم انتقاد بايدن الذي وعد بالمساءلة عن مقتل خاشقجي.

ونوهت الصحيفة الأمريكية إلى أنه وفي النهاية يعود القرار إلى القاضي الذي وصف بأنه "عادل ومستقل".

وختمت: "إذا قررت إدارة بايدن عدم اتخاذ موقف بمنح ابن سلمان الحصانة فيتحمل حكم القاضي بأن ابن سلمان لا يملك حصانة من المثل أمام القضاء الأمريكي".

وقالت وكالة "بلومبرغ" الأمريكية إنه لا يزال هناك جدل قانوني في قضية خاشقجي، حول ما إذا كان يجب أن يتمتع ابن سلمان بالحصانة منها.

وأشارت الوكالة في تقرير إلى أن المحكمة لاتزال تنتظر قرار ايدن بأن ابن سلمان تنطبق عليه شروط الحصانة الممنوحة لرؤساء الدول.

وذكرت أن محامي ابن سلمان مايكل كاي كيلوج طلب من قاضي محكمة واشنطن برفض قضية تتهمة بإصدار الأمر بقتل خاشقجي.

ونبهت الوكالة إلى أنه بحجة أن دوره الجديد كرئيس للوزراء يمنحه حصانة قانونية.

فيما قالت وسائل إعلام أمريكية إن إدارة الرئيس جو بايدن طلبت مهلة إضافية تصل لـ 45 يومًا، لإبداء رأيها بشأن منحه الحصانة بقضية خاشقجي.

وأوضحت صحيفة "نيويورك تايمز" أن إدارة بايدن طلبت من محكمة مقاطعة واشنطن وقتًا إضافية يمتد لـ 45 يومًا، بشأن قضية الحصانة.

يذكر أن محمد بن سلمان عليه قضية منظورة بواشنطن من خطيبة خاشقجي، خديجة جنكيز.

وتتهمه بالمسؤولية عن مقتل الكاتب داخل قنصلية بلده في إسطنبول في تشرين أول/ أكتوبر من العام 2018.

ورفضت محكمة الاستئناف الأميركية منح الحصانة لابن سلمان، في أحدث ضربة قضائية يتعرض لها الأمير صاحب السجل الحقوقي الأسود.

وبحسب وسائل إعلام أمريكية فإن الرفض يفتح المجال لإعادة الترافع بقضية رجل الاعمال السعودي نادر بن تركي الدوسري بعلاقته التجارية مع ابن نايف.

وقالت صحيفة "لوموند" الفرنسية إنه لا حصانة دبلوماسية لابن سلمان، عقب تقديم الشكوى ضده بموجب الاختصاص القضائي العالمي.

وذكرت الصحيفة أن النظام القضائي الفرنسي له قدرة الحكم على جرائم ارتكبتها أجنب خارج فرنسا، ومحاكمة المشتبه به، طالما أنه يتواجد بأراضيها.

وبينت أن عودة ابن سلمان إلى الساحة الدولية وزيارته إلى فرنسا، لا تعني أن مخاوفه المرتبطة بقضية خاشقجي قد انتهت.

وأشارت إلى أن "الدليل على ذلك الشكوى التي رفعت ضده أمام عميد قضاة التحقيق بمحكمة باريس، بتهمة التواطؤ في التعذيب والاختفاء القسري".

وأكدت الصحيفة تقديم شكوى في باريس ضد ابن سلمان بشأن قضية مقتل الصحفي جمال خاشقجي.